

الدورة الرئيسية		الجمهورية التونسية وزارة التربية .....
الاختبار: الفلسفة	الشعبة: الآداب	امتحان البكالوريا دورة 2018
الحصة: 4 س	ضارب الاختبار: 4	

## يختار المترشح أحد المواضيع التالية

### الموضوع الأول:

هل يقوم العيش معا، ضرورة، على تماثل البشر؟

### الموضوع الثاني:

"ليس من شأن الفن كشف حقيقة الواقع بل السخرية منه". حلّل هذا القول وناقشه مبينا أوجه العلاقة بين الفن والواقع.

### الموضوع الثالث: تحليل نص

في كلّ الحكومات إنّما يوجد صراعٌ داخليّ مستمرّ. معلنٌ تارةً وخفيّ تارةً أخرى، بين السّيادة والحرية: إلّا أنّه لا أحد من الطرفين قد أمكن له أبداً أن يتغلّب على نحو مطلق في هذا النزاع. وهكذا فإنّه ينبغي في ظلّ كلّ حكومة أن تتمّ التّضحية بقدر كبير من الحرية؛ ومع ذلك حتى السّيادة، التي تحدّ من الحرية، لا تستطيع أبداً، وربّما لا يجب عليها أبداً، في أيّ دستور، أن تصبح سيادةً كلّيةً ولا يمكن التّحكّم فيها. إنّ السّلطان في مملكته هو المسيطر على حياة أيّ فرد وعلى ثروته؛ لكنّه لن يكون مسموحاً له أن يفرض ضرائب جديدة على رعاياه...

ذلك بأنّ الحكومة التي تُسمّى عادةً حكومة حرةً هي تلك التي تقبل تقسيم السّلطة بين أعضاء عديدين، ليست السّيادة المتّحدة لديهم بأقلّ، بل هي في العادة أعظم من سيادة أيّ حاكم مطلق كان؛ إلّا أنّه حاكم ينبغي عليه، في السّير العادي للإدارة، أن يحكم بواسطة قوانين عامّة يتساوى الجميع أمامها، تكون معلومة سلفاً لدى كلّ الأعضاء ولدى كلّ رعاياهم. وهذا المعنى فإنّه ينبغي الإقرار بأنّ الحرية هي كمال المجتمع المدني؛ ولكن يبقى أنّه يجب الاعتراف أيضاً بأنّ السيادة جوهرية بالنسبة إلى وجوده الحق؛ وفي هذه النزاعات، التي تندلع غالب الأحيان بين الطرفين، قد يمكن للأخيرة أن تطعن في أفضليّة الأولى. إلّا إذا قلنا، ربّما، (ويمكن أن نقول ذلك بقدر من الصحة)، أنّ ظرفاً يكون جوهرتها بالنسبة إلى وجود المجتمع المدني هو ظرف ينبغي دوماً أن يحافظ على بقائه بنفسه، ولا تحتاج حمايته إلى نفس القدر من التيقّظ الذي يحتاجه ظرفٌ يساهم فقط في كماله، كان الغباء البشري يترع إلى إهماله أو كان جهلهم يميل إلى التغاضي عنه.

دافيد هيوم - في أصل الحكم المدني

حلّل هذا النصّ في صيغة مقال فلسفي مستعينا بالأسئلة التالية:

- ما الذي يبرّر الصراع بين الحرية والسّيادة؟
- بأيّ معنى يُفهم قول الكاتب "ينبغي الإقرار بأنّ الحرية هي كمال المجتمع المدني"؟
- ما هي حدود السّيادة؟ وضمن أيّة شروط لا تكون في تعارض مع المواطنة؟
- هل أنّ سلطة القوانين كافية لوحدها لحمايتنا من الاستبداد السياسي؟